دليل للنشطاء

ARAB WATCH COALITION

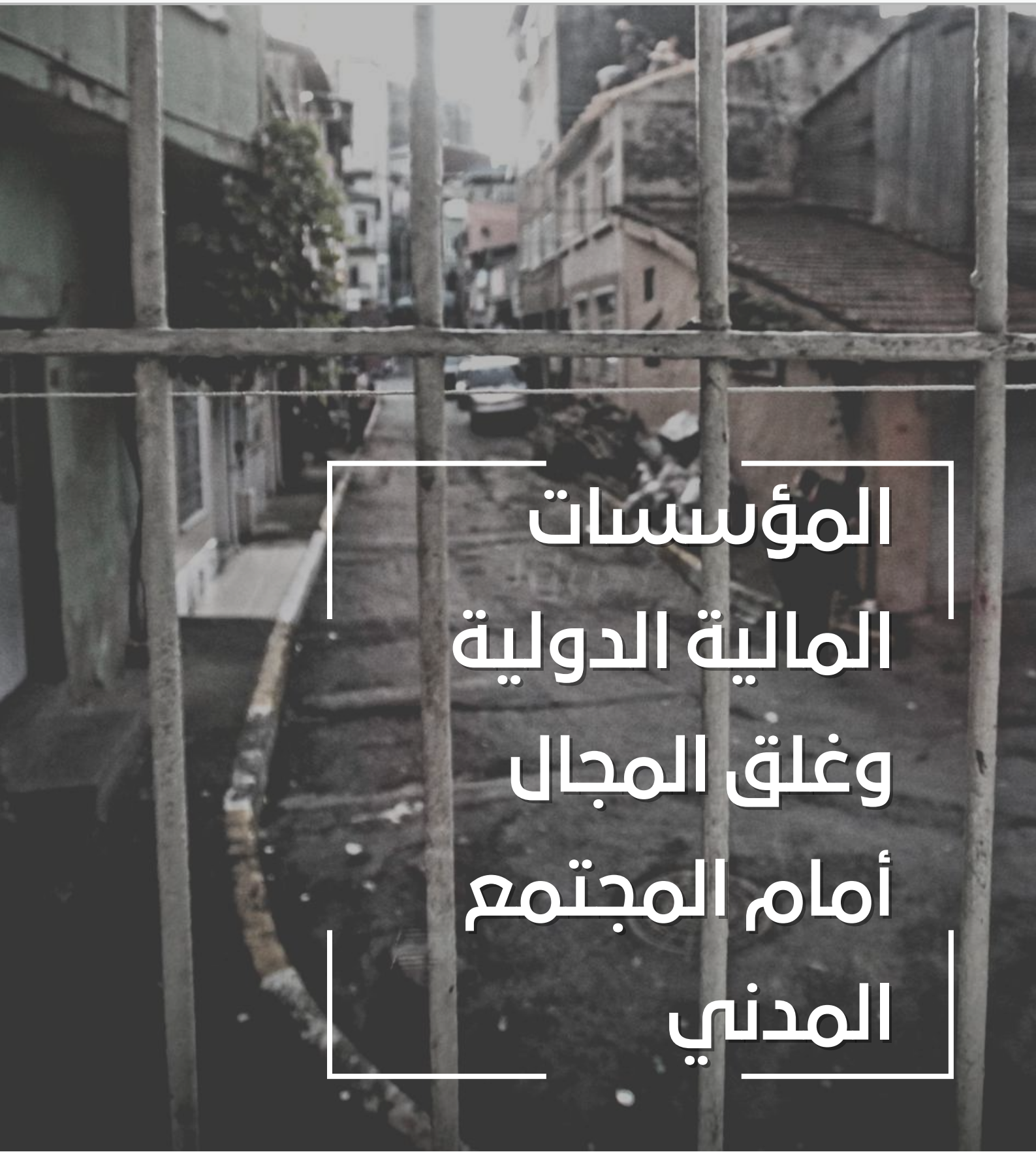

المؤسسات المالية الدولية وغلق المجال أمام المجتمع المدني

فهرس

مقدمة 2

لماذا لا يسمع صوتنا؟ 3

كيف تعمل المؤسسات المالية الدولية؟ 7

ماهي المكونات الضرورية لصياغة استراتيجية الترافع؟ 11

المثال 1: ألبانيا -مشروع الإدارة المتكاملة والتنظيم بالمناطق الساحلية 13

المثال 2: لبنان – سد بسري 15

خاتمة 17

مقدمة

يبذل النشطاء جهودا لتعبئة الفاعلين الدوليين المؤثرين أجل مجابهة التضييق المتصاعد على الفضاءات المخصصة للمجتمع المدني والتصدي لتفشي انتهاكات حقوق الانسان. ومن أجل تحديد هؤلاء الفاعلين، يلجأ النشطاء إلى مقاربة "تتبع مصادر التمويل" والتي غالبا ما تقودهم إلى المؤسسات المالية الدولية، حيث تمكنهم التمويلات والمنح التي تقدمها هذه المؤسسات من التأثير على الدول المستفيدة.

إلا أن النشطاء الذين يطلبون الدعم من المؤسسات المالية الدولية من أجل التخفيف من الضرر الناتج عن غلق الأبواب أمام المجتمع المدني غالبا ما يحسون بالإحباط والارتباك بسبب عدم رغبة هذه المؤسسات في المساعدة.

المؤسسات المالية الدولية **المجتمع المدني**

ويهدف هذا الدليل إلى تفسير تجاهل هذه المؤسسات لطلبات الدعم، كما يروم إلى تقديم طرق وتقنيات جديدة من شأنها جعل هذه المطالب أكثر انسجاما مع مهام وسياسات المؤسسات المالية العالمية.

وسيتم التطرق بشكل خاص إلى استراتيجيات الترافع التي وضعت بشكل ينسجم مع طريقة عمل المؤسسات المالية الدولية مع الأخذ في عين الاعتبار موازين القوى داخلها.

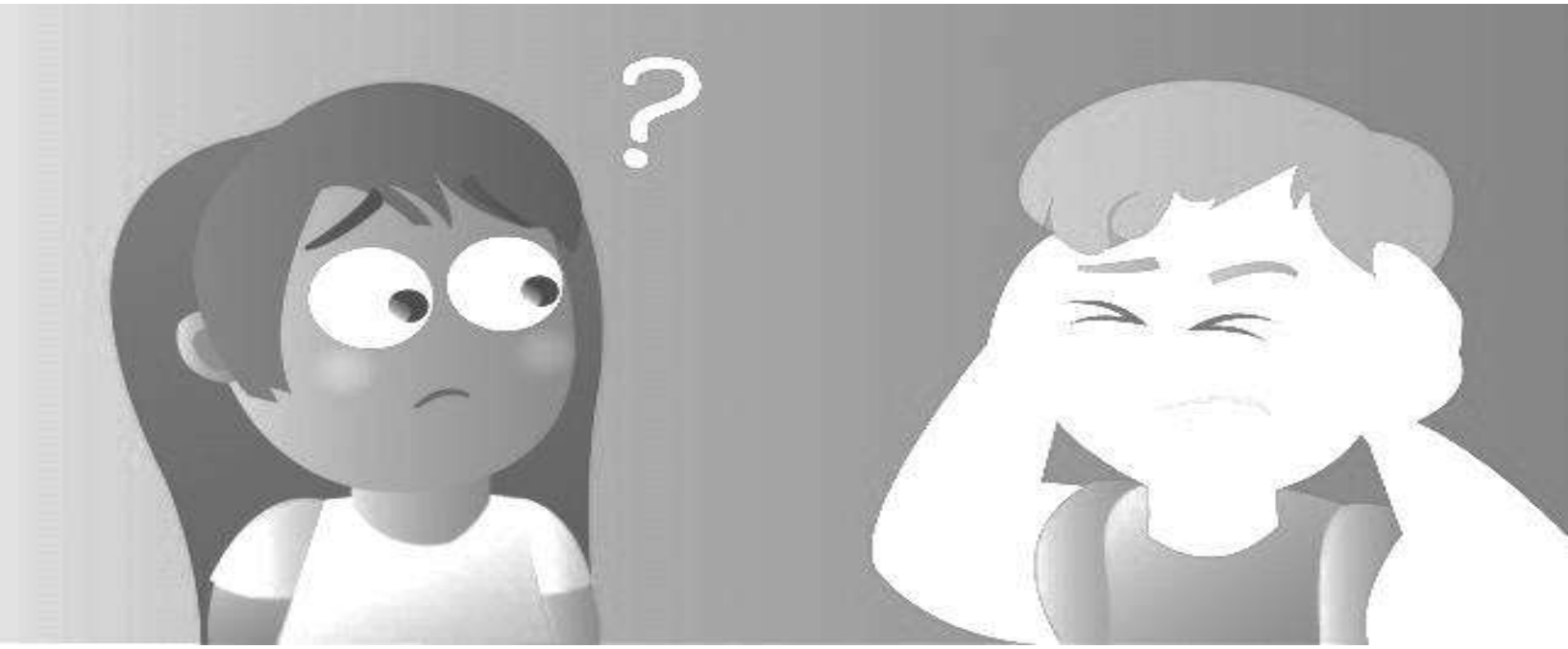

بإذن من: *Frontiers for Young Minds*

الإجابة على هذا السؤال تقتضي تفكيكه إلى عدة أسئلة بسيطة

السؤال الأول: هل المؤسسات المالية الدولية قادرة على توجيه الحكومات لفتح المجال أمام المجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان؟

الجواب المباشر على هذا السؤال هو لا. لا يمكن للمؤسسات المالية الدولية التدخل في الشؤون السياسية الداخلية لأي دولة ذات سيادة، لكن، يمكن للمؤسسات المالية الدولية استعمال سياسات فرعية للعب دور إيجابي في مجابهة إغلاق المجال أمام المجتمع المدني.

السؤال الثاني: هل هذا يعني أنه يتوجب على المؤسسات المالية الدولية عدم احترام الوضع السياسي في البلدان التي تعمل داخلها؟

لا تشرف المؤسسات المالية الدولية بشكل مباشر على الشؤون السياسية الداخلية للبلدان التي تعمل داخلها. لكنها تقدم قروضا تعطيها فرصا للتأكد من أن تمويلاتها تساهم في تشجيع الانفتاح على المجتمع المدني.

وعلى سبيل المثال، يعتبر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أكثر هذه المؤسسات قدرة على التأثير على الدول المقترضة. فعلى عكس المؤسسات المالية الدولية الأخرى التي ليس لديها مهام سياسية، يقوم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بأدوار سياسة فريدة تميزه عن نظرائه إلا أنه يتشارك معها في مهمة الاشراف.

وتأسس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في 1991 لدعم إعادة إعمار دول أوروبا الوسطى والشرقية بعد نهاية الحرب الباردة ولضمان عدم رجوع هذه الدول إلى سياسات فترة الحرب الباردة. ويوضح البنك في الفصل الأول لميثاقه التأسيسي أنه يمكنه أداء مهامه فقط في الدول التي *"تلتزم بتنفيذ مبادئ التعدد الحزبي الديمقراطي."*

غير أن هذا لا يعني أن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يتدخل في الشؤون السياسية الداخلية لدول ذات سيادة، وإنما يعني أن البنك يقوم بتقييم الوضع السياسي بشكل منتظم في الدول التي يشتغل بها باستعمال مجموعة من المعايير لتحديد مدى انضباط هذه الدول مع أهداف البنك[1]. ويجري هذا التقييم عادة كل بضعة سنين خلال صياغة استراتيجيته في الدول المعنية. ويرتكز هذا التقييم على مجموعة من المعايير التي تشمل المجتمع المدني المستقل والمجال العام ومعايير دمقراطية أخرى. وبناء على هذا التقييم، يتبنى البنك إجراءات من قبيل تعديل الاستثمار في الدولة، والموازنة بين دور القطاعين العام والخاص أو وقف التمويل. ويعتبر هذا التقييم في حد ذاته حافزا لحكومات هذه الدول من أجل الالتزام بمقتضيات الفصل الأول من أجل أن تكون مؤهلة لتلقي الدعم المالي للبنك.

ويتضح من خلال المثال المذكور محدودية قدرة المؤسسات المالية الدولية على التأثير على الدول التي تعمل بها من أجل فتح المجال أمام المجتمع المدني. إلا أنه لكل مؤسسة مالية دولية على الأقل حد أدنى من التأثير يسمح لها بالمشاركة في مجابهة اغلاق المجال أمام المجتمع المدني.

السؤال الثالث: كيف يمكن للناشطين استعمال التفويض السياسي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من أجل التصدي لإغلاق المجال العام؟

تتمثل الخطوة الأولى في معرفة موعد التقييم القطري وجمع معلومات حول الخروقات والمعايير الخاصة بالتقييم السياسي مع الحرص على تقديم أدلة ملموسة كلما أمكن ذلك. ولا ينبغي الاعتقاد أن موظفي البنك المختصين بالتقييم السياسي سيقتنعون بسهولة بالمعلومات التي ستقدمونها، لأن المعلومات والوقائع سيعاد النظر فيها من قبل التمثيلية الحكومية للبلد داخل المجلس الإداري، فكل بلد يتلقى تمويلات البنك يعتبر كذلك مساهما فيه له رأي في عملية صنع القرار كما يعتبر زبونا يقترض من البنك ويرجع الدين مع الفائدة. وبما أن هذا هو حال كل المؤسسات المالية الدولية، فإن القسم الأخير لهذا الدليل يستعرض مختلف الاستراتيجيات للتغلب على هذه المفارقة في موازين القوى.

[1] لمزيد من المعلومات حول المعايير المرجو زيارة هذا الموقع: https://www.ebrd.com/our-values/multiparty-democracy-and-pluralism.html

السؤال الرابع: كيف يمكن للمؤسسات المالية الدولية أن تلعب دورا في مجابهة إغلاق المجال أمام المجتمع المدني؟

على الرغم من أن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية فريد من نوعه بالنظر إلى تفويضه السياسي، فإن المؤسسات المالية الدولية الأخرى تلعب أدوارا مؤثرة في حدود ما يسمح به تفويضها.

وتشترك كل المؤسسات المالية الدولية في نفس المهمة المتجلية في تقديم الدعم للدول النامية أو في طريق النمو في مجالات محاربة الفقر وتحقيق أهداف التنمية. وفي السنوات الأخيرة الماضية، اتضحت الأهمية البالغة لإشراك المجتمعات المحلية في إنجاح وضمان استدامة البرامج التنموية. وقاد هذا الوعي إلى تطوير المؤسسات المالية الدولية لعدة سياسات تتطلب مشاركة أصحاب المصلحة والمجتمع المدني في المشاورات في جو خال من الضغط أو التهديد أو الإكراه.

وبالنظر إلى أن العديد من هذه السياسات ذات طابع إلزامي، فإن تنفيذها دائما ما يعهد به إلى الدول المقترضة ووكالاتها المختصة. ورغم أن هذه المؤسسات المالية الدولية لا تتكلف بعملية التنفيذ بحذافيرها، إلا أنها مسؤولة على الاشراف وضمان تنفيذ السياسات ذات الصلة. لذا من الأفضل، أن تكون منظمات المجتمع المدني قادرة على أداء دور المراقب لتنبيه المؤسسات المالية الدولية عند أي خرق لهذه السياسات. لكن، في كثير من الأحيان، تجهل منظمات المجتمع المدني وجود هذه السياسات كما أنها في الغالب ليست على دراية بالطريقة المناسبة لصياغة المراسلات مع المؤسسات المالية الدولية.

على سبيل المثال، إن كانت هناك شكاية حول قمع الدولة للأصوات المعارضة، فإن المؤسسات المالية الدولية ستضع هذا الطلب جانبا لأنه لا يدخل في إطار اختصاصاتها. لكن، إن كانت الشكاية حول تضرر الساكنة من برنامج تموله هذه المؤسسات في ظل عدم اكتراث الدولة بمطالب هذه الساكنة، آنذاك يكون هذا الطلب في صلب اختصاصات المؤسسات المالية الدولية.

وهذا يعني أن محاسبة الحكومات بشكل فعال على التمويلات التي تتلقاها من المؤسسات المالية الدولية تقتضي من الناشطين أن يكونوا على دراية بسياسات واختصاصات هذه الأخيرة. كما يتوجب على أعضاء المجتمع المدني الاشتغال كمحاميين وجمع الأدلة التي ستأطر حججهم وفق ما يسمح به القانون.

ومن المهم التأكيد في مرحلة أولى على **أن صياغة الحجج بشكل جيد لن يدفع بالضرورة المؤسسات المالية الدولية إلى العمل وفقها**. وهنا تتضح الحاجة إلى إطلاق حملة تحسيسية/توعوية قوية من أجل اقناع المؤسسات المالية الدولية لتتبنى قرارات وفق الحجج المقدمة.

السؤال الخامس: هل هناك أمثلة للسياسات التي تفتح أبوابا لمشاركة المجتمع المدني؟

لدى كل المؤسسات المالية الدولية نفس السياسات تقريبا يشار إليها بأسماء مختلفة. في هذا القسم سنأخذ البنك الدولي كمثال.

ففي كل خمس سنوات تقريبا يصدر البنك الدولي دورية لكل دولة من الدول التي يشتغل فيها تسمى بـ "إطار الشراكة الاستراتيجية"، وهو تقرير يوضح إطار عام للمشاريع والبرامج التي سيمولها البنك في الدولة خلال فترة زمنية محددة، عادة خمس سنوات. وقبل صياغة هذه الاستراتيجية، ينجز البنك تشخيصا قطريا منهجيا بمثابة تقييم للمعيقات والفرص التي يواجهها مسار التنمية ويتضمن تقييما للحكامة والشفافية والفساد وقد يتناول أبعادا أخرى مثل حرية تشكيل الجمعيات والادماج الاجتماعي. ولدى جل المؤسسات المالية الدولية بما فيها البنك الدولي سياسات تحث على التشاور مع المجتمع المدني وباقي أصحاب المصلحة خلال صياغة استراتيجيات التنمية.

ففي كل مشروع تموله المؤسسات المالية الدولية، يتم صياغة سياسات من أجل التخفيف من الأضرار المحتملة. ويتضمن كل نوع من المشاريع مجموعة من السياسات التي تحكم مراحله الثلاثة: **1) التخطيط، 2) التنفيذ والمتابعة و3) الانتهاء والتقييم**. وتنص هذه السياسات دائما على ضرورة التشاور والانخراط الفعلي لأصحاب المصلحة خلال جميع مراحل المشروع.

ومن بين أبرز الأمثلة، نجد الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي الذي يشتمل على عشر سياسات للتخفيف وتقليص الأضرار المحتملة. ومن أهمها السياسة العاشرة المعروفة بـ "مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومة" والتي تلزم الدول المقترضة بإشراك أصحاب المصلحة خلال جميع مراحل المشروع والسماح بالوصول إلى المعلومة باللغة المحلية وفي الوقت المناسب في جو خال من الترهيب والإكراه.

وبالرغم من أن المقترض هو المسؤول عن تنفيذ هذه السياسة الإجبارية، فإن البنك يتولى مسؤولية المتابعة لضمان التنفيذ السليم. وفي حال وجود خرق لأي من هذه السياسات الإجبارية، فإنه يمكن للأفراد والمجتمعات المتضررة إرسال شكاوى من أجل إجراء تحقيق وفقا لآليات المحاسبة للبنك الدولي، أو ما يعرف بهيئة التفتيش.

وكما ذكرنا في بداية هذا القسم، هذه السياسة ليست حكرا على البنك الدولي حيث أن مؤسسات مالية دولية أخرى لها هيئات مماثلة. ويمكن من خلال بحث بسيط على غوغل تحديد وتعميق المعرفة حول السياسات ذات صلة بالموضوع في المؤسسات المالية الدولية.

السؤال السادس: كيف يمكن للناشطين المناهضين لإغلاق المجال أمام المجتمع المدني استغلال هذه السياسات

قبل التخطيط لاستراتيجية الترافع وتكتيكاتها ينبغي بناء حجج قوية تنسجم مع اختصاصات المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة. يجب أن تعكس الحجج كيف سيعيق اغلاق المجال أمام المجتمع المدني تحقيق السياسات الإلزامية المتعلقة بمشروع معين تموله هذه المؤسسات. كما يجب إبراز أن الفشل في تنفيذ هذه السياسات سيؤدي إلى تقويض قدرة هذا المشروع على تحقيق الأهداف المنشودة أو يؤدي إلى الإضرار بالمجتمع.

ومن المهم تعزيز الحجج بأدلة ملموسة وحقيقية وصياغتها باستعمال اللغة والمفاهيم المتداولة لدى المؤسسات المالية الدولية فيما يتصل بقضايا انخراط المواطن. وخلال التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، لا بد من تقديم توصيات واضحة قابلة للتنفيذ في إطار ما يسمح به تفويض هذه المؤسسات وسياساتها.

الآن لقد أتممنا المهمة الأولى بعد الانتهاء من التمرين وإعداد الحجج. وقبل الشروع في مرحلة إعداد استراتيجية الترافع لطلب تدخل المؤسسات المالية الدولية، لابد من الاطلاع على القسم الموالي الذي سيساعدكم على تحسين فهمكم لأليات الاشتغال الداخلية للمؤسسات المالية الدولية كما سيساعدكم على صياغة حملة ترافعية تهدف لتحقيق تأثير أكبر.

كيف تعمل المؤسسات المالية الدولية؟

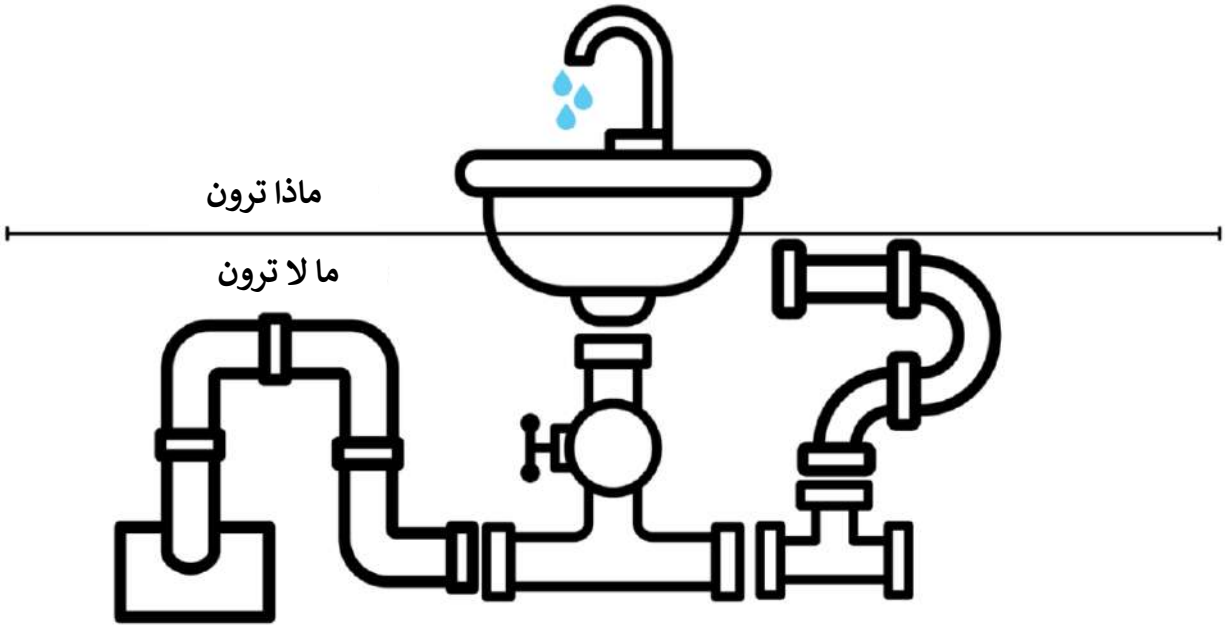

عندما ننظر إلى الصنبور ونفتحه، يمكن أن نرى الماء يخرج منه، لكن هناك أمور لا نراها في الأسفل تتكون من نظام "سباكي "معقد مطمور داخل الجدران وممتد خارج البيت، وكما هو الحال بالنسبة لصنبور الحمام، فإن المؤسسات المالية الدولية تتوفر على نظام اشتغال معقد يتجاوز تمويل المشاريع التنموية التي تشهدونها في مجتمعاتكم. ما لا يظهر لكم هو مصدر المبالغ التمويلية الموجهة لهذه المشاريع ومن يأخذ القرارات بشأنها والأنظمة البيروقراطية التي تتحكم فيها داخليا.

السؤال الأول: من يمتلك المؤسسات المالية الدولية؟

أنتم من يمتلكها.

تقع المؤسسات المالية الدولية في ملكية الدول المساهمة (ومواطني هذه الدول) فمثلا 189 دولة تمتلك مجموعة البنك الدولي حيث لكل بلد أسهم أداها دافعو الضرائب في هذا البلد. ورغم أنه ليس بالضرورة ان كل الدول الاعضاء تتلقى تمويلات من المؤسسة، إلا أنه يشترط لكل بلد يرغب في تلقي تمويلات أن يمتلك أسهما داخل المؤسسة.

ويعني امتلاك أسهم أن الدولة مساهمة ولها رأي في قرارات المؤسسات المالية الدولية. لكن، من المهم الإشارة إلى أن هناك أسهما أكبر من غيرها وهو ما يعني أن الدول التي تمتلك أسهما أكبر لها كلمة أكبر.

السؤال الثاني: ماهي السلطات التي تتوفر عليها البلدان المساهمة؟

يمثل كل من الدول المساهمة عضو (غالبا وزير المالية أو مسؤول في منصب مماثل) في مجلس المحافظين كما هو الحال في الجمعيات العمومية في المنظمات. ويتخذ هذا المجلس قرارات تهم المواضيع الكبيرة مثل عضوية مساهمين جدد أو رأس المال أو تعديل فصول الاتفاق التأسيسي.

وبغض النظر عن أن لمجلس المحافظين الكلمة الأخيرة داخل المؤسسة، فإنه يفوض سلطة اتخاذ القرار لمجلس الإدارة. فعلى المستوى العملي، تبقى سلطة المساهمين محصورة في مجلس الإدارة.

السؤال الثالث: كيف يتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة؟

تعين الحكومات التي تمتلك أكبر الأسهم عضوا واحدا لتمثيلها مباشرة في مجلس الإدارة، في حين يتم توزيع الدول التي تمتلك أسهما مماثلة إلى مجموعات يمثلها عضو واحد.

وهذا يعكس التأثير الكبير للدول الغنية على عملية صنع القرار، فعلى سبيل المثال هناك 189 حكومة مساهمة بالبنك الدولي إلا أن مجلس إدارته يتكون من 25 عضوا فقط. كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا واليابان والسعودية وروسيا والصين له ممثل واحد في حين 22 دولة افريقية يمثلها عضوين فقط. كل الدول العربية في الشرق الاوسط، ماعدا السعودية، يمثلها عضو واحد، في حين ان الدول العربية في شمال افريقيا تتقاسم عضو واحد مع دول اخرى من خارج المنطقة.

السؤال الرابع: ماهي اختصاصات مجلس الإدارة؟

يدافع أعضاء مجلس الإدارة عن مصالح الدول التي اختارتهم لتمثيلها كما أنهم مسؤولون على أداء المؤسسة المالية الدولية ويتبنون سياسات توجه أداء هذه المؤسسة التي تقدم قروضا وديونا وتمويلات.

السؤال الخامس: من يدير عمليات المؤسسات المالية الدولية؟

يقود إدارة اي مؤسسة مالية دولية رئيس (أو منصب مماثل) يشرف على التمويلات بشكل ميداني وفقا للقرارات والسياسات الصادرة عن مجلس الإدارة.

السؤال السادس: كيف تجني المؤسسات المالية الدولية الأموال؟

تلعب المؤسسات المالية الدولية دور البنوك حيث أن أسهم كل بلد عضو تمثل رأسمال يتم استثماره لجني أرباح.

وكما هو الحال في أي بنك، تستثمر المؤسسات المالية الدولية رأس المال في الأسواق المالية والمشاريع ويشبه نموذج أعمالها نماذج البنوك التجارية باستثناء أن استثماراتها يجب مبدئيا أن تستهدف تحقيق التنمية، كما يجب على المؤسسات المالية الدولية أن تستثمر فقط داخل الدول الأعضاء التي يتوجب عليها أداء الدين مع الفائدة لهذه المؤسسات.

السؤال السابع: هل هذا يعني أن المؤسسات المالية الدولية تمول كل مشاريعها عن طريق قروض؟

ليس كلها، لأن مهمة هذه المؤسسات تكمن في دعم الدول في طريق النمو لتحقيق أهداف التنمية، لذلك تقدم هذه المؤسسات منح وقروض منخفضة الفوائد وذات آجال طويلة للدول الأعضاء ذات الدخل الضعيف.

السؤال الثامن: كيف يمكن استعمال هذه المعلومة لصياغة استراتيجية للترافع؟

من خلال استيعاب موازين القوى داخل هذه المؤسسات، يمكن للنشطاء أن يحددوا بطريقة أفضل المسؤول المعني وكيفية صياغة آليات ترافعهم. وبناء على المعلومات أعلاه، يمكن بشكل سليم استنتاج ما يلي:

1- تشكل الدول المانحة ذات الأنظمة الديموقراطية أفضل أهداف للحملة الترافعية.

حيث أن الدول التي تمتلك أكبر الأسهم والمشار إليها بـ "الدول المانحة" لها سلطة أكبر وهي بلدان غنية لا تحتاج قروضا من هذه المؤسسات. إنها دول لا تحتاج إلى مساعدة هذه المؤسسات والحال أن هذه المؤسسات يعتمد استمرارها على هذه الدول الغنية/مانحة. بعض هذه الدول تتوفر لديها أنظمة سياسية مبنية على المحاسبة والتي تقتضي منهم توضيح ومراقبة إنفاق أموال دافعي الضرائب. وتعتبر هذه الدول أهدافا استراتيجية للحملات الترافعية. لكن، الدول التي لا تلتزم بالمحاسبة السياسية من المحتمل أن تكون أقل تجاوبا مع المطالب ذات الطابع الحقوقي.

2- هناك تضارب مصالح داخل المؤسسات المالية الدولية التي تجعلهم غير راغبين في التطرق لإغلاق المجال أمام المجتمع المدني.

أ. ينظر إلى البلدان المتوسطة الدخل التي تقترض مبالغ كبيرة بوصفهم عملاء يؤدون فوائد يعتمد استمرار المؤسسات المالية الدولية عليها. وهذا أمر يخلق ديناميكية معقدة حيث تعتبر هذه البلدان مساهمة ومقترضة في نفس الوقت. ومن خلال ممثلهم في مجلس الإدارة، تشارك هذه البلدان في اتخاذ القرارات المتعلقة بجميع عمليات المؤسسات المالية الدولية، بما فيها تلك التي تجري داخل حدودها.

ب. وبما أنها تحصل على قروض بأسعار الفائدة السائدة في السوق، فإن المؤسسات المالية الدولية تتنافس مع بنوك أخرى على صفقات التمويل في هذه البلدان، وهو أمر بالغ الأهمية من أجل استمرار هذه المؤسسات. وهذا يجعل المؤسسات المالية الدولية تسعى لإرضاء أكبر عدد من المقترضين الكبار.

ت. وفي اغلب الاحيان يعاني مواطنو الدول التي تقترض كثيرا من هذه المؤسسات أكثر من غيرهم من إغلاق المجال أمام المجتمع المدني، لذلك، فإن طلب دعم المؤسسات المالية الدولية للناشطين لمحاربة هذه الظاهرة يفسر على أنه طلب لمعارضة أهم المقترضين.

3- يمكن للمؤسسات المالية الدولية أن تدعم بشكل أكثر فاعلية الناشطين في البلدان المنخفضة الدخل

والتي تعتبر كذلك دول مساهمة وتشارك في صناعة قرارات هذه المؤسسات رغم أن أسهمها أصغر ولا تتلقى سوى منح أو إئتمانات فقط. وبما أن مستوى تمثيليتها ومساهمتها ليس له تأثير كبير، فإن المؤسسات المالية الدولية لا تشعر بالحاجة إلى إرضائها أو التنافس على فرص التمويل داخلها مع مانحين آخرين. لذا، فإن إدارة المؤسسات المالية الدولية ومجالس إدارتها يتخذون مواقف قوية بشأن الخروقات التي تقع في هذه الدول، أي أن هذه الدول بحاجة أكبر إلى هذه المؤسسات أكثر من حاجة هذه المؤسسات إليها.

قبل التخطيط لاستراتيجية الترافع وتكتيكاتها ينبغي بناء حجج قوية تنسجم مع اختصاصات المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة. يجب أن تعكس الحجج كيف سيعيق اغلاق المجال أمام المجتمع المدني تحقيق السياسات الإلزامية المتعلقة بمشروع معين تموله هذه المؤسسات. كما يجب إبراز أن الفشل في تنفيذ هذه السياسات سيؤدي إلى تقويض قدرة هذا المشروع على تحقيق الأهداف المنشودة أو يؤدي إلى الإضرار بالمجتمع.

ومن المهم تعزيز الحجج بأدلة ملموسة وحقيقية وصياغتها باستعمال اللغة والمفاهيم المتداولة لدى المؤسسات المالية الدولية فيما يتصل بقضايا انخراط المواطن. وخلال التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، لا بد من تقديم توصيات واضحة قابلة للتنفيذ في إطار ما يسمح به تفويض هذه المؤسسات وسياساتها.

بعد استيعاب كل المعلومات السالفة الذكر، يمكنكم الآن صياغة حججكم وتوصياتكم بشكل ينسجم مع اختصاصات المؤسسات المالية الدولية مع الأخذ في عين الاعتبار مصالحها السياسية والمالية. وسيساعدكم القسم الموالي على تحسين حملتكم الترافعية عن طريق تحديد أهم المكونات لحشد دعم المؤسسات المالية الدولية.

ماهي المكونات الضرورية لصياغة استراتيجية الترافع؟

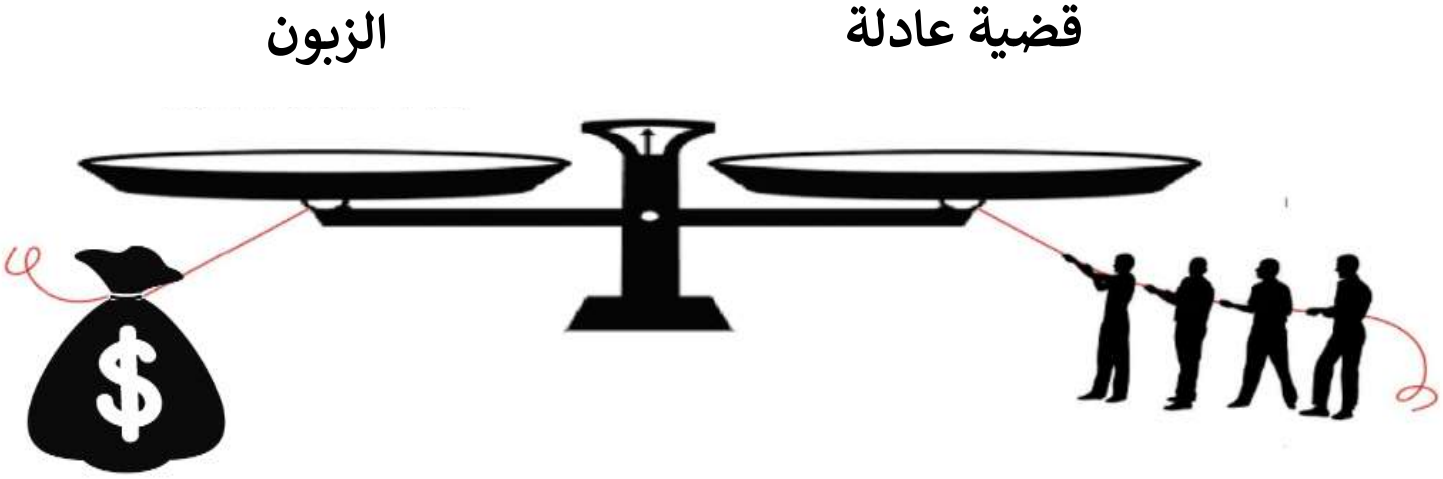

تهدف الاستراتيجية الجيدة للترافع إلى تقديم توضيح إلى المؤسسات المالية الدولية مفاده أن كلفة التقاعس وعدم الاستجابة للمطالب أكبر من منافعه. فعلى حملات الترافع داخل المؤسسات المالية الدولية أن تستهدف أعلى مستوى في الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون الدول المانحة الديمقراطية. وكما هو موضح في الصورة أعلاه، فإن الحملة الجيدة ترخي بثقلها من أجل إبراز عدالة المطالب أمام ضغط المصالح المالية للمؤسسات المالية الدولية وعملائها.

وسيتطرق هذا القسم إلى طرق دعم حجاج الناشطين ومختلف مكونات استراتيجية الترافع بالإضافة إلى تقديم أمثلة لحملات ناجحة.

السؤال الأول: إذا كانت الحجة واضحة وتنسجم مع اختصاصات المؤسسات المالية الدولية وسياساتها، لماذا اذن نحتاج المزيد من العناصر لتعزيزها؟

كما أوضحنا سابقا، يتعين على متخذي القرار داخل المؤسسات المالية الدولية أن يحافظوا على مصالح هذه المؤسسات أو الدول التي يمثلونها. وهذا لا يعني بالضرورة أنهم ليسوا واعين بقيمة الحجج أو أنهم لا يتعاطفون مع القضية. ومع ذلك فهذا يعني أنهم منقسمون بين القضية العادلة ومصالح هذه المؤسسات ومصالح البلدان التي يمثلونها. ومن شأن الحملة الناجحة أن تجعل هذا القرار أسهل بالنسبة لهم من خلال التوفيق بين عدالة القضية المطروحة ومصالح المؤسسة.

وبطبيعة الحال، فكلما كانت المصالح أكثر تعقيدا كلما كان صعبا تجاوزها. وكما ناقشنا سابقا، من السهل بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية أن تأخذ قرارات بشأن الانتهاكات لسياساتها في الدول ذات الدخل المنخفض التي تعتمد على المؤسسات المالية الدولية لتحقيق حاجياتها المالية مقارنة بالدول متوسطة الدخل التي تقترض مبالغ أكبر من مانحين مختلفين.

السؤال الثاني: كيف يمكن تعزيز القضية؟

تكمن إحدى أبسط الطرق لجذب المؤسسات المالية الدولية للانحياز لقضيتكم في اقناعها بأن تقديم الدعم لحججكم هو طريقة لإنقاذ أو تحسين سمعتها وسط دافعي الضرائب في الدول المانحة المتقدمة.

وعلى الرغم من أن المؤسسات المالية الدولية حريصة على سمعتها، إلا أن درجة هذا الحرص تعتمد كثيرا على علاقة كل دولة بالمؤسسة، فعلى سبيل المثال، في الدول التي تقترض مبالغ كبيرة، تتم معاملة الحكومة كزبون/عميل رئيسي ومهم تحرص المؤسسة على إرضائه أكثر من حرصها على إرضاء المواطنين. وفي العديد من الحالات، قد لا تمانع المؤسسات المالية الدولية في لعب دور كبش فداء لتلقي اللوم على خروقات الحكومات سعيا وراء رضاء العميل المهم.

ولكن المؤسسات المالية الدولية تولي اهتماما بطريقة نظر المواطنين إليها في الدول الغنية والديمقراطية والتي لديها ذات أنظمة للمحاسبة الفعالة. فمن خلال الضرائب، يساهم مواطنو هذه الدول في أسهم دولهم وهذا يفسر حرص المؤسسات المالية الدولية على سمعتها وسطهم. لذلك، من مصلحة المؤسسات المالية الدولية أن تحافظ على سمعتها الجيدة لدى مواطني الدول المانحة حيث ان الانظمة الديموقراطية في بلدانهم تمنحهم فرص للتأثير على قرارات حكوماتهم وممثليهم في مجالس ادارات هذه المؤسسات.

وبطبيعة الحال ينبغي اختيار الوقت المناسب للعب ورقة السمعة كما يوضح ذلك مثال ألبانيا أدناه.

المثال 1: ألبانيا- مشروع الإدارة المتكاملة والتنظيم بالمناطق الساحلية

في عام 2005، صادق البنك الدولي على مشروع للحكومة الألبانية لتهيئة السواحل بشكل مستدام. وأثناء تنفيذ هذا المشروع، قامت شرطة البناء التابعة للحكومة الألبانية بهدم العديد من المساكن في ساحل مدينة جاد وانتهكت سياسات البنك الدولي بعدم وضعها لخطة لإعادة التوطين. وبعد مرور عامين تقريبا على المصادقة، قام السكان الذين تعرضت مساكنهم للتدمير الكلي أو الجزئي بتقديم شكاية إلى هيئة التفتيش التابعة للبنك الدولي.

وفي الأشهر الموالية، قامت الحكومة الألبانية بتنفيذ حملة للتستر على صهر رئيس الوزراء الذي يتحمل مسؤولية كبيرة في الفساد الذي شاب المشروع. وقد استمر هذا إلى غاية 2009، عندما طُلب من الدول الأعضاء بأن ترفع من الرأسمال العام.

وفي نفس الوقت، غطت الصحافة الأمريكية هذا التحقيق الذي حظي باهتمام القراء. لذلك، من أجل الحصول على موافقة الكونغريس على طلبه، سعى البنك الدولي إلى التأثير على آراء أعضاء الكونغريس مبرزا دعمه للناشطين المناهضين للفساد، كما قام البنك بإيقاف دعمه للمشروع وتقديم تعويض للسكان مساءلة كل موظفيه الذين شاركوا في تصميم وتنفيذ ورصد الفساد الذي شاب هذا المشروع.

السؤال الثالث: ما العمل عند غياب فرصة سياسية، مثل رفع رأس المال في الحالة السابقة، من أجل إطلاق الحملة؟

الكشف عن الفرص السياسية يقتضي قليلا من البحث. فرغم أن هذه الفرص لا تظهر جلية، إلا أنها قد تتخذ شكل تشريعات أو قرارات في بعض البلدان المانحة ذات القابلية للتجاوب مع القضايا المطروحة، ما يعطي فرصة لإرساء الحملة. كما أنه من الممكن ربط القضية مع قضايا راهنة ساخنة من أجل جذب اهتمام الإعلام والمواطنين. وتجدر الإشارة إلى أن إيجاد هذه الفرص الذهبية ليس مضمونا دائما، إلا أن قيمتها المضافة في حملتك تستحق الوقت والعناء المبذول.

السؤال الرابع: هل هذا يعني أن جذب انتباه وسائل الإعلام في البلدان "المانحة" هو كل ما نحتاجه لإسماع صوتنا للمؤسسات المالية الدولية؟

يجب أن يكون الإعلام عنصرا أساسيا في حملة الترافع رفقة عناصر مهمة أخرى لتكميل عمل الصحافة وكلها تعتمد عل صياغة حجج وأسئلة في حدود اختصاصات المؤسسات المالية الدولية.

السؤال الخامس: ما هي المكونات الأخرى الضرورية في مثل هذه الحملات؟

علما أن صياغة الحجج تتطور مع الحملة، فإن هذه الحجج ينبغي أن تكون حاضرة وواضحة في كل من المكونات الأربعة الوردة أدناه والتي تكمل بعضها البعض.

1- **التعبئة العامة:** يجب أن ترى المؤسسات المالية الدولية أن العديد من الأفراد معنيون بالمشكل المطروح وحريصون على إيجاد حل، وسيكون أفضل أن تجري التعبئة العامة داخل البلد المعني رغم أن إغلاق المجال أمام المجتمع المدني قد يجعل من هذا خيارا مستحيلا بل خطرا. وفي العديد من الحالات، تشكل التعبئة في دول أخرى، خاصة في الدول المانحة، أفضل طريقة لجذب اهتمام الإعلام والحكومة.

2- **الحوار المستمر مع المسؤولين داخل المؤسسات المالية الدولية:** من شأن الحوار مع العاملين بالمؤسسات المالية الدولية أن يقدم معلومات ثمينة حول كيفية صقل الحجج والمطالب بشكل يتماشى مع اختصاصات المؤسسات المالية الدولية. كما أنه يساعد على تحديد الحلفاء والخصوم وأفضل الطرق للتواصل معهم.

3- **التواصل مع أعضاء الدول الديمقراطية المانحة:** لكل دولة مانحة وكالة حكومية تشرف على مواقف وقرارات ممثليها في كل من المؤسسات المالية الدولية التي تمتلك فيها أسهما، وهنا تكمن أهمية أعضاء البرلمان الذين يمثلون دافعي الضرائب ويخضعون الحكومة للمساءلة. وبطبيعة الحال، خلال التواصل مع هؤلاء المسؤولين، يجب أن تتم صياغة الرسالة بشكل يبرز مصالحهم وقيمهم وتوضيح أهمية قضيتكم ومطالبكم بالنسبة لهم.

4- **إشراك وسائل الإعلام:** وأخيرا، من الجيد أن نساهم في ألا تقتصر التغطية الإعلامية على الخبر والحجج فقط، بل أن تقوم الصحافة بتسليط الضوء على التعبئة العامة من أجل الضغط على الحكومات والمؤسسات المالية الدولية للعمل. وكما أشرنا إليه سابقا، فإن المؤسسات الدولية تكترث بشكل أكبر بإرضاء الدول المقترضة وعملائها من الحكومات. وهذا يعني أنه كلما كانت هذه الحكومات راضية فإن المؤسسات المالية الدولية قد لا تكون على استعداد للاستجابة لقضايا في الإعلام الوطني داخل هذه الدول. ففي بعض الحالات يحدث أن تقبل هذه المؤسسات بتلقي اللوم على انتهاكات الحكومات. لكن، في الدول المانحة التي تتمتع بأنظمة ديموقراطية تنبني على المحاسبة السياسية، للإعلام سلطة كبيرة، حيث إن الحكومات في هذه البلدان تتجاوب وتتعرض المساءلة من طرف الرأي العام لذلك تعسى المؤسسات المالية الدولية إلى إرضاء هذه الحكومات ومواطنيها.

المثال 2: لبنان – سد بسري

أرادت الحكومة اللبنانية بناء سد في واد بسري من أجل توفير الماء الصالح للشرب لساكنة بيروت الكبرى. وقد مول البنك الدولي هذا المشروع عبر قرضين: الأول قيمته 200 مليون دولار موجه لتوفير الماء لبيروت الكبرى وقد تمت الموافقة عليه في 2010 (وأضيفت إليه 90 مليون دولار كتمويل إضافي تمت الموافقة عليه في 2018) فيما تبلغ قيمة القرض الثاني 474 مليون دولار من أجل زيادة إمدادات المياه في لبنان. وكان مخططا أن يبنى السد على صدع زلزالي نشط مما يطرح خطر احداث زلزال ناجم عن السد الذي قد يدمر 6 ملايين متر مربع من الأراضي الطبيعية ويقضي على التنوع الطبيعي للوادي مدمرا مواقع ثقافية وأركيولوجية.

وأطلق تحالف لنشطاء في المجتمع المدني اللبناني حملة وطنية لحماية واد بسري حشدت الرأي العام ضد بناء السد من خلال تجنيد الإعلام التقليدي ومنصات التواصل الاجتماعي. واشتملت الحملة المتعددة المحاور على:

- تقديم شكايات رسمية إلى آلية المسائلة التابعة للبنك الدولي مبرزة الانتهاكات المتعددة لسياسات البنك،
- التنسيق مع علماء مرموقين لإنجاز ونشر دراسات توضح الآثار الجيولوجية والبيئية والاجتماعية والثقافية السلبية للسد،
- تنظيم احتجاجات في لبنان والتواصل مع زعماء سياسيين من أجل اصدار بيانات ضد السد وتعبئة الجالية اللبنانيين في الخارج. فبالإضافة إلى الاحتجاجات، قام أعضاء الجالية بالتواصل مع البرلمانيين في الدول المانحة التي يقيمون بها وأقنعوهم بطرح أسئلة حول موقف الحكومات من تمويل البنك الدولي لمثل هذا المشروع،
- التعاون مع بعض المنظمات الدولية ذات الدراية بطريقة اشتغال البنك والتي يسهل عليها التواصل مع بعض المسؤولين الكبار من أجل صقل تكتيكات الحملة.

وعلى مر السنين تمكن النشطاء من ابعاد المقاولين خارج الوادي لكن في 2020 عندما دعتهم الحكومة إلى إجلاء الوادي من أجل إطلاق أشغال البناء، قام النشطاء بوضع مخيم بالوادي فيما ربط بعضهم نفسه مع الأشجار رافضين المغادرة إلى أن يتم إلغاء المشروع. وقد غطى الإعلام الدولي هذه الحملة بما في ذلك أكثر الصحف انتشارا في الولايات المتحدة وأوروبا. وقامت اللجنة التوجيهية للحملة بدور محوري في التنسيق بين مختلف المكونات.

وأخيرا، في 5 سبتمبر 2020، ألغى البنك الدولي بشكل رسمي هذا المشروع بسبب عدم استكمال المهام التي تدخل في إطار الشروط المسبقة لبدء بناء سد بسري.

السؤال السادس: ماهي السلطات التي تتمتع بها الإدارة العليا في المؤسسات المالية الدولية في عملية صناعة القرار؟

تتمتع إدارة أي من المؤسسات المالية الدولية بالاستقلالية عن مجلس الإدارة رغم أنها تقدم تقاريرها إليه وتعمل وفق السياسات التي يسنها. فللإدارة العليا السلطة لاتخاذ وتنفيذ القرارات والحرص قدر الإمكان على إرضاء المقترضين، لذلك من الصحيح القول إنه كلما تعلق الأمر بالقرارات الكبرى التي قد تتخذ طابعا سياسيا والتي تقع ضمن اختصاصاتها، فإن هذه الإدارة سوف تسعى إلى الحصول على دعم وتوجيه من مجلس الادارة.

السؤال السابع: إذا كانت الكلمة الأخيرة للدول المانحة في عملية صنع القرار داخل مجالس ادارة هذه المؤسسات، وإذا كانوا يريدون القيام بما يجب تجاه المواطنين دافعي الضرائب، فلماذا لا يعترضون على انتهاكات التفويضات والسياسات التي تحدث؟

من الضروري التذكير بأن مجلس إدارة كل من المؤسسات المالية الدولية يشتمل على ممثلين لجميع المساهمين بمن فيهم ممثلي الدول المقترضة. وعلاوة على أن ممثلي الدول المانحة يسعون إلى إرضاء الدول المقترضة لأنها "عملاء مهمين" لاستمرار المؤسسة، فإنهم تربطهم علاقات عمل مع ممثلي هذه الدول التي تتلقى تمويلات. وكما هو الحال في أي علاقة عمل مبنية على الأخذ والعطاء فإن هناك تنازلات تقدم وصفقات وراء الكواليس. كما أن هناك مصالح سياسية تتشاركها بعض الدول المانحة مع الدول المتلقية، وبالتالي فان ممثلي الدولة المانحة داخل مجلس إدارة المؤسسات المالية الدولية قد لا يأخذ موقف من شانه ان يضر بالمصالح السياسية لبلده مع احدى الدول المقترضة.

وخلاصة القول إن تبني ممثل الدولة المانحة لموقف معارض للمتلقي أو الزبون يجب أن يكون أهم من حيث الكلفة مقارنة بإرضاء البلد المتلقي أو الزبون. وتستهدف الحملة الناجحة إقناع المؤسسات المالية الدولية بأن تأييدنا سيكون أكثر نفعا لها مقارنة بالاصطفاف ضدنا.

خاتمة

تعتبر المؤسسات المالية الدولية اغلاق أو فتح المجال أمام المجتمع المدني شأنا سياسيا داخليا خارجا عن تفويضها. لكن، هناك العديد من المداخل التي تجعل هذا الموضوع في صلب الاهتمامات لأنه يؤثر على التنزيل السليم لسياسات العديد من هذه المؤسسات.

وتنبني الحملة الناجحة على الاعتماد على المفاهيم التي تستخدمها المؤسسات المالية الدولية والمعرفة بدواليب هذه المؤسسات بالإضافة إلى استعمال تكتيكات متناسقة واستراتيجيات لإقناع هذه المؤسسات بإن مساندة قضيتنا في مصلحتها.

دليل للنشطاء: المؤسسات المالية الدولية وغلق المجال أمام المجتمع المدني

تأليف: إيمي عقداوي

نشر من طرف: تحالف آراب واتش

www.arabwatchcoalition.org

@awcmena

@awcmena

ARAB WATCH COALITION

غشت 2021